جـــامعة المـــرقـــب

المجـــلة العـــلمية

مجلة علمية محكمة تحت مسمى (مجلة علوم التربية الرياضية والعلوم الأخرى)

منشورات كلية التربية البدنية – جامعة المرقب

الموقع الإلكتروني

HTTP://SSJ.ELMERGIB.EDU.LY

العدد السابع

(يونيو) 2021 م

هيئة التحرير

م	دكتور / ميلود عمار النفر	عميد الكلية	رئيس التحرير

اللجنة العلمية المحلية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. مفتاح محمد ابوجناح	المرقب	رئيساً
2	د. خالد محمد الكموشي	المرقب	عضوا
3	د. عبد الحكيم سالم تنتوش	الجبل الغربي	عضوا
4	د. زياد سويدان	الزاوية	عضوا
5	د. عمران جمعة تنتوش	المرقب	عضوا
6	أ. هشام رجب عباد	المرقب	عضوا
7	أ. محمد علي زائد	المرقب	عضوا

اللجنة العلمية الدولية

1	د. جمال بكباي	الجزائر	عضوا
2	د. سامية شينار	باتنة1/ الجزائر	عضوا
3	د. سامية ابريعم	العربي بن مهيدي ام البواقي / الجزائر	عضوا
4	د. يزيد شويعل	الدكتور يحي فارس المدية / الجزائر	عضوا
5	د. رضوان بلخيري	العربي التبسي تبسة / الجزائر	عضوا
6	د. مسعودي ظاهر	زيان عاشور جلفة / الجزائر	عضوا
7	د. عبد السلام مقبل الريمي	اليمن	عضوا

اللجنة الاستشارية

م	الاسم	الجامعة	الوظيفة
1	د. سعيد سليمان معيوف	طرابلس	رئيساً
2	د. سليمان الصادق الامين	المرقب	عضوا
3	د . صبري عمران	الزقازيق / مصر	عضوا
4	د. فتحي البشيني	روسيا	عضوا
5	د. محمد جابر	المرقب	عضوا

ملاحظة

كافة البحوث تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الكلية

جميع الحقوق محفوظة

2021م

التعليمات الخاصة بنظم النشر مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى

طبيعة المواد المنشورة

تهدف المجلة إلى إتاحة الفرصة لكافة المتخصصين لنشر إنتاجهم العلمي في مجال علوم الرياضة والتربية البدنية والعلوم الأخرى، الذي تتوافر فيه الأصالة والجدية والمنهجية العلمية.

وتقوم المجلة بنشر المواد التي لم يسبق نشرها باللغة العربية أو الإنجليزية وتقبل المواد في الفئات التالية:

- البحوث الأصيلة.
- المراجعات العلمية.
- تقارير البحوث.
- المراسلات العلمية القصيرة.
- تقارير المؤتمرات والندوات.

اللائحة التنظيمية:

1- أن تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2--تصدر كلية التربية البدنية جامعة المرقب مجلة علمية تسمي (مجلة التربية الرياضية – والعلوم الأخرى) .

3--تصدر المجلة بصفة دورية كل-6 أشهر من كل عام.

أهداف المجلة:

1-المشاركة في تشجيع حركة البحث العلمي.

2-تحقيق إضافة جديدة على الساحة العلمية في المجالات الرياضية.

3--نشر وتعزيز الدراسات والأبحاث العلمية الرياضية.

سياسة النشر:

1- تختص المجلة بنشر الأبحاث والمقالات العلمية في المجالات الرياضية والتربية البدنية والعلاج الطبيعي والتأهيل الرياضي والأبحاث التربوية والعلوم الأخرى المرتبطة بها.

2--يسمح بالاشتراك في المجلة بالأبحاث أو المقالات التي يجريها أو يشترك فيها أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين في الجامعة والمعاهد العلمية ومراكز وهيئات البحث العلمي في ليبيا وخارجها.

3--تنشر الأبحاث في المجلة وفق الأسبقية دورها بعد تحكيمها وإعدادها في شكلها النهائي وفق شروط النشر والقواعد التي تقررها المجلة.

4- جميع الأبحاث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر وإذا تمت الموافقة على نشرها فإن لهيئة التحرير الحق في نشرها في الوقت الذي تراه مناسباً.

5--يخضع ترتيب الموضوعات في المجلة لاعتبارات فنية.

شروط ومعايير النشر:

1- تكون الدراسات أصلية ولم يسبق نشرها أو قبولها للنشر.

2- يقدم الباحث أصل + نسخة على CD +ثلاثة نسخ مطبوعة وعلى وجه واحد فقط وعلى ورق كوارتر مقياس 4A مع ضرورة ترك الصفحات بدون ترقيم.

3- تتضمن الصفحة الأولى عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين ووظائفهم.

4- يجب ألا يزيد عدد الصفحات عن 20 صفحة وفي حالة الزيادة عن 20 صفحة يتم دفع مبلغ خمسة دنانير عن كل صفحة.

5- يمنح الباحث أو الباحثين نسخة من المجلة مجانا وفي حالة رغبة الباحث في الحصول على نسخة إضافية يسدد مبلغ خمس وعشرون دينار عن النسخة الواحدة.

إجراءات التحكيم:

1- تلتزم لجنة المجلة بإشعار الباحث بوصول بحثه وإحالته إلى هيئة التحرير.

2- تتم مراجعة البحوث المقدمة بصورة مبدئية من هيئة التحرير لتقرير مدى صلاحيتها وتمشيها مع سياسة المجلة ويمكن تبعا لذلك استبعاد بعض البحوث وعدم إرسالها للتحكيم مع ضرورة إبلاغ صاحب البحث بذلك.

3--يحال البحث للتقييم من قبل ثلاثة من الأساتذة المحكمين أعضاء اللجنة العلمية الدائمة للتربية البدنية في ليبيا.

4--تحال البحوث المقدمة للنشر إلى المحكمين في آن واحد وترفق مع البحث استمارة التحكيم ليقوم كل محكم بملء هذه الاستمارة خلال فترة محددة.

5- تعتمد قرارات المحكمين بالأغلبية من حيث القبول أو الرفض من قبل هيئة التحرير.

6- تقوم لجنة المجلة بإبلاغ أصحاب البحوث بإجازة بحثهم، ولهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية بناءاً على توصية المحكمين قبل إجازة البحث للنشر

7--تلتزم المجلة بالسرية التامة بالنسبة لعملية التحكيم وأسماء المحكمين.

قواعد عامة:

- تقبل البحوث من خارج ليبيا.

- تسديد الرسوم تحدد من قبل هيئة التحرير أو مجلس الكلية أو مجلس الجامعة.

شروط كتابة البحوث:

1- تكتب البحوث المقدمة للمجلة على ورق حجم.4A .

-2- بالنسبة للهوامش تراعى الشروط التالية:

- من أعلى 3.5 سم ومن باقي الجوانب 3 سم.

- خط العنوان الرئيسي للبحث SakkalMajalla حجم. **Bold** 20 .

- خط الكتابة العربي SakkalMajalla حجم 14 عادي وتأخذ أسماء الباحثين والعلماء..**Bold**

- خط الكتابة الأجنبي Times New Roman حجم. **Bold** 12 .

- خط العناوين Simplified Arabic حجم 16 Bold والعناوين الصغيرة **Bold** 14.

- خط العناوين الأجنبي Times New Roman حجم **Bold** 16 .

3- بالنسبة للجداول تكون مفتوحة من الجانبين ومسطرة تحديداً مفردا أما بداية ونهاية الجدول فيكون التحديد مزدوجاً .

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على خير الخلق أجمعين محمداً النبي الأمين وعلى آلة وصحبه أجمعين..... وبعد.

إنه ليسعدني نيابة عن مجلس الكلية أن أقدم **العدد السابع (يونيو 2021م)** من المجلد الأول العدد السابع من مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى الصادرة من كلية التربية البدنية – جامعة المرقب في صورتها الجديدة لتسهم بجهد وافر في النشر العلمي في مختلف أنشطة التربية الرياضية والبدنية والصحية والفنية والترويحية وبعض العلوم الأخرى المرتبطة باعتبارها رائدة المجلات العلمية المتخصصة على مستوى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة بدولة الليبية إيمانا برسالة الجامعة في هذا الصدد مراعية اتسام محتوى المجلة بالتجريب والتطوير والتطبيق في ظل أهداف الجامعات الإقليمية الأمر الذي أصبح ضرورة ملحة في عالم سريع التغيير بابتكارية التكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل، حيث حقق العلم وثبة كبيرة في كل المجالات وكان للتربية البدنية نصيبا من هذا التقدم حيث لعب طموح علماؤها دوراً أساسياً في الاعتماد على علوم حديثة ليكون منها المنطلق للتقدم.

وقد آلت كلية التربية البدنية بالجامعة على تطوير هذه المجلة حتى تصل إلى المستوى اللائق بالجهد الذي تبذله للنهوض بها بين الجامعات الليبية والعربية والعالمية.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجميع من أسهموا في ظهور المجلة سواء بالنقد البناء أو تقديم المقالات والبحوث والتراجم العلمية ونتوجه إليهم جميعاً لطلب المزيد من التعاون حتى نصل بهذه المجلة إلى المستوى العلمي والفني المتكامل في مجالات أنشطة التربية الرياضية والصحية والتربوية.

عميد الكلية
ورئيس هيئة التحرير
د: ميلود عمار النفر

العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط التعليم

د. على محمد بالليل
أ. صلاح الدين أبو بكر الحراري
جامعة المرقب- كلية الآداب والعلوم – قصر الأخيار

مقدمة:

إن قضايا التعليم ومشكلاته ورسم إستراتيجية له تمثل مطلباً ملحاً تسعى إليه كل المجتمعات الإنسانية؛ وعلى وجه الخصوص النامية والمتخلفة منها، إذ أن التعليم وتخطيطه، أضحى مسئولا مسئولية مباشرة عن تقدم كل المجتمعات أو تخلفها.

فالتعليم ما هو إلا نتاج للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، وبمعنى أكثر تحديداً أصبح مرآة صادقة تعكس للملاحظ صورة كلية صادقة ومعبرة عن تقدمة أو تخلفه. ولا يمكن تبعا لذلك أن تتضح أهداف النظام التعليمي في مجتمع من المجتمعات إلا في ضوء الفلسفة أو الإستراتيجية السائدة فيه.

وتختلف أساليب التخطيط من دولة إلى أخرى باختلاف النظم الموجودة في الدولة وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. حيث تثار العديد من التساؤلات من أهمها:-

التساؤل الذي يطرح وهو:- لماذا تمثل قضايا التعليم والتخطيط له وطرق قياس عائدة الاجتماعي والاقتصادي مطلبا ملحا تسعي إليه كل المجتمعات الإنسانية، وعلى وجه الخصوص النامية منها والمتخلفة؟

حيث أنه بالرغم من رسم إستراتجية عامة لنظام التعليم في المجتمعات النامية والمتخلفة، واتخاذها كإطار في أوضاع التعليم ونظمه، إلا أن التعليم وتخطيطه ورسم إستراتيجية مفصلة الأهداف في هذه المجتمعات و وضوح السبل أمامها لإصلاح وتغيير نظمها التعليمية، فقد ظل بعضها الطريق و تعثر في محاولات تغيير

أنظمتها التعليمية المناسبة، والملائمة، والصالحة لواقعها الثقافي، والاجتماعي والاقتصادي، وهذا راجع أساساً إما إلي وجود مجموعة من العوامل أو المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقف حجر عثر أمام إصلاح وتغيير النظام التعليمي أو إلى عدم رسم إستراتيجية طويلة المدى والتي تفصل وتحدد الأهداف العامة والخاصة، وكذلك للانشغال هذه المجتمعات - وبخاصة بعد استقلالها وخروجها من دائرة النفوذ والتبعية الاستعمارية – بعدة قضايا سياسية قد يراها المهيمنون علي شئون المجتمع أخطر شأنا من الاهتمام بأمور التعليم من حيث إصلاحه وتخطيطه. ورسم إستراتيجية له أو بمعنى آخر قد لا تأخذ قضايا التعليم ومشكلاته الأولوية من وجهة نظر أوليك القائمين أو المهتمين علي مقدرات هذه المجتمعات. وقد يرجع عدم مبادرة هؤلاء بالاهتمام بقضايا التعليم وتغيير محتواه إلي أن الاستعمار أثناء احتلاله لها قد استنزف جزاء كبير من مواردها الاقتصادية والطبيعية، فلا يجد القائمون علي هذه المجتمعات الموارد الكافية لإصلاح نظام التعليم وتخطيطه، والاهتمام بخدمة قضايا التخطيط والتنمية وحاجة المجتمعات لها.

فالتعليم اليوم مطالب بنقل البلاد من التخلف الطويل الذي عانه الشعب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وهو لإشباع رغبات الناس في المعرفة غير المحدودة، وفى المهارات العلمية الحديثة، وهو مطالب أساسياً بصيانة الإعزاز القومي العربي

وتعميقه، وهو مطالب بتزويد مجالات الإنتاج والخدمات بجميع أنواع الطاقات البشرية الواعية والمدربة، ومطالب بدفع عجلة التغير الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه ليكون تقدما يستوعب الأهداف والآمال المتطورة ".(وزارة التربية والتعليم، 1966)

ويرجع الاختيارلهذا الموضوع كمجال للدراسة إلى أمورعديدة من أهمها:-

1- أهمية تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث في المجتمع تحليلاً موضوعياً، وذلك بإرجاع مسببات حدوث هذه الظواهر إلي عواملها الرئيسية الحقيقية. فإذا كانت هناك معوقات اجتماعية أو اقتصادية تنشأ نتيجة الخللMalfunctioning في الظواهر الاجتماعية والاقتصادية. فلا يمكن بأي حال من الأحوال إرجاع مسببات حدوثه إلي أفراد المجتمع وحدهم باعتبارهم المسئولين عن حدوث ذلك الخلل من خلال قيمهم، واتجاهاتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، ولا النظام القائم فقط من حيث قصوره التخطيطي والمادي. أن كلا منهم يتحمل المسئولية في حدوث الخلل وقصوره.

2- عدم التركز علي التخطيط الواقعي والمدرك لجميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي، حيث أن الدراسات السابقة لم تتعرض لدور كل من أفراد المجتمع، والنظام التعليمي القائم.

3- حاجة المجتمع إلي البحوث والدراسات المتعلقة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية واتصال البحث بالمشكلات الأساسية التي يعاني منها والتي تقف دون تنمية المجتمع، وتطويره، حيث أن المجتمع الليبي يعاني من العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت حائل دون التخطيط العام للتعليم.

مفهوم التخطيط:

هو العملية التي يمكنها تنظيم جميع مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستلزم ترابطاً وتنسيقاً بين قطاعات الاقتصاد القومي مما يعني دراسته على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منظم ومنسق وبأقصى سرعة ممكنة، وذلك مع التبصر بالموارد المتاحة، وبالأحوال والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة بحيث يمكن السيطرة عليها وذلك ضماناً للنتائج المستهدفة من الخطة. (البوهي،77،2001)

والتخطيط: هو الوسيلة الخاصة بتحديد كيفية حصر الموارد، واختيار البدائل لتوزيعها بطريقة تكفل استخدامها بكفاية من أجل تحقيق أهداف معينة، وبذلك يصبح التخطيط وسيلة لغاية يتم فيه حصر لجميع موارد المجتمع المادية والبشرية، وتحديد طريقة تعبئتها واستغلالها وتشغيلها وتوجيهها وتوزيعها، بشكل يساعد على تحقيق الغايات المرجوة في اقصر فترة ممكنة، وبأقل جهد وتكلفة اقتصادية واجتماعية، وبأدنى قدر من الضياع في هذه الموارد. (سعد،17،2007)

ويتضمن التخطيط رسم وتصميم ووضع الخطة الإجرائية، ويكون للتخطيط صفة الاستمرارية، وقد يكون طويل أو قريب الأمد، وقد يكون على المستوى القومي أو الإقليمي أو المحلي، ويمكن إن يفهم التخطيط علي أنه الوسيلة الرئيسية لتحقيق التقدم، وذلك لأنه يتضمن الأسس التي ينبغي مراعاتها في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي، كالنظرة إلي المستقبل والعمل الايجابي الهادف والتنظيم في العلاقات. (مصطفى، 96،2005)

إن التخطيط: هو عملية يتم فيها وضع التصور المستقبلي الأمثل للمؤسسة من خلال دراسة ماضيها، ووضعها الحالي، والعوامل التي يمكن أن تؤثر عليها في المستقبل، سواء أكان هذا التأثير سلبياً أو ايجابياً وفي ضوء هذا يتم وضع مجموعة من الأهداف والخطط البديلة، التي تراعى مواطن القوة والضعف، وتجنب المخاطر واقتناص الفرص حتى تنتقل بالمؤسسة بصورة تدريجية من الوضع الحالي إلي التصور المستقبلي المنشود.

التعليم :Education

هو عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف، وبظهور المدنية و تطورها، أنشئت المدارس أو ما يعرف بالتعليم النظامي الذي يطلق عليه في مجتمعاتنا العربية لفظ "التربية والتعليم والتي تتفق تماماً مع أصول التركيب اللغوي بمعنى الإنماء و الرعاية.

العوامل المؤثرة في عملية التخطيط للتعليم:

هناك عوامل عديدة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية التخطيط نلخص أهمها فيما يلي: -

1- العوامل الاقتصادية. 2 - العوامل الاجتماعية. 3- العوامل السياسية.

4- التغيرات المتوقعة في البنية الاجتماعية. 5- التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا.

6- التغيرات المتوقعة في بنية العمالة. 7- العمالة الديمغرافية.

وتعتبر العوامل الديمغرافية والمعلومات المتعلقة بالتغيرات السكانية من أهم متطلبات التخطيط في مجال التعليم العالي باعتبار أن هذه العوامل تلعب دوراً أساسياً في إعطاء مؤثرات حول الفئات العمرية، وتقديرات الأعداد والسكان، وتركيبة فئات العمر وتحديد الانحدار السكاني . والتي قد تمثل حافزاً لتحسين نوعية التعليم.(Jun kiyc zyhsk, 1980, 26)

العامل الاجتماعي - الاقتصادي :

هناك علاقة وثيقة بين النظام التعليمي والعامل الاجتماعي - الاقتصادي، وذلك لأن النظام التعليمي الناجح هو ذلك النظام القادر على إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن إنتعاش الحياة الاقتصادية في المجتمع يسهم في توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للتعليم، كما أن الأوضاع الاجتماعية السائدة في المجتمع لها انعكاسها على إتاحة فرص التعليم ونشره في ربوع المجتمع ولبيان أثر العامل الاجتماعي - الاقتصادي ومدى تأثره بالنظام التعليمي يتحقق فى الآتي:-

أ - أثر التعليم على الجانب الاجتماعي – الاقتصادي.

(1) إن تنمية المجتمع عملية متكاملة تحتاج لتعبئة كل الموارد والإمكانات المتاحة للمجتمع.

(2) إن الهدف من تنمية المجتمع هو الارتفاع بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد، وذلك بالارتفاع بمستوى الخدمات المقدمة لهم ومنها توفير الفرص التعليمية المتكافئة بغض النظر عن الريف والحضر أو الأغنياء والفقراء.

(3) إن التنمية الشاملة للمجتمع تعتمد على الفلسفة السائدة فيه، وذلك لأن كل مجتمع يشكل نفسه حسب الفلسفة الواعية التي يعتنقها.

(4) تتطلب التنمية الشاملة فى المجتمع تغيير المستويات الاجتماعية والثقافية للأفراد، وذلك لأن تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع تتطلب من الأفراد الوعي بمشكلة التخلف الشاملة وأبعادها، ووعيهم بضرورة القضاء عليها والتخلص منها، أي أن أثر التعليم فى التنمية لا يقتصر على الجانب الاقتصادي وما يتصل به من عادات وأفكار، وإنما يتضمن بجانب ذلك الجانب الاجتماعي ، حيث يسهم التعليم في التنمية الاجتماعية من خلال أمداد الأفراد بالقيم والمفاهيم الجديدة التي تسعدهم في حاضرهم ومستقبلهم.

ب- أثر العامل الاجتماعي - الاقتصادي على التعليم ونظمه :

ومن الآثار التي ينفرد بها العامل الاقتصادي ارتباط الأنفاق على التعليم بمعدلات النمو الاقتصادي أكثر من الارتباط بعدد المقيدين ، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المقيدين بالصين بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الأنفاق على التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ 5 إلى 6 % من الدخل القومي ، بينما يقل معدل الأنفاق على التعليم في الصين عن

المعدلات العالمية التي أقرتها اليونسكو ما بين 4 % و 5 % من الدخل القومي ويضاف إلى ذلك تأثر التعليم باقتصاد المجتمع ، حيث ينتشر التعليم الزراعي في الدول الزراعية والتعليم الصناعي في الدول الصناعية.(الخولي،2001، 48)

وإذا كان العامل الاقتصادي يحدد الأنفاق على التعليم ونوعيته ، فإن العامل الاجتماعي يحدد نصيب الأفراد من التعليم وأنواعه، حيث يرتبط النظام التعليمي ارتباطاً وثيقاً بالتركيب الطبقي السائد في المجتمع فأبناء الطبقات العليا من الرأسماليين والإقطاعيين وكذلك المقربين لأصحاب السلطة والقادرين على دفع مصروفات التعليم ينالون حظا أوفر من التعليم بالمقارنة بأبناء الطبقات المتوسطة والدنيا بالنسبة للكثير من المجتمعات التي يغلب عليها الوضع الطبقي.

وتبدوا الخريطة العامة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا في عدة معالم اجتماعية واقتصادية - فمن حيث المعالم الاجتماعية انتشار انخفاض مستوى المعيشة- ومن الناحية الاقتصادية عدم استغلال جزء كبير من الثروة النفطية. وبصورة أكثر عمومية يمكن القول بأن الأوضاع الاجتماعية المؤثرة في التعليم في فترة الاحتلال تمثلت في امتلاك نسبة قليلة جدا من الليبيين للثروة مع حرمان الغالبية العظمى منها ، وكان أغلب رؤوس الأموال في أيدي أفراد معينين، وزيادة عدد المتعطلين ، وتباين مرتبات الموظفين والاحتكار المعنوي والإذلال للموظفين ، وتخلخل كيان الإنسان الليبي، وانتفاء وجود نظام سليم للخدمات الاجتماعية، والحد من التعليم، وتجميد الأوضاع الاجتماعية. .(الخولي،2001، 50)

أن الحراك الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي ارتبط تاريخيا وواقعيا بالاقتصاد التربوي وليس بما أضافته الجماعات المسيطرة على الاقتصاد من إضافات حقيقية كمية ونوعية، وبهذا فقد تنافى ذلك مع متطلبات التنمية التي تقتضى من هذه الجماعات تطوير مهارتها وقدرتها ووعيها الطبقي - الوطني بالمسألة الإنتاجية والاجتماعية حتى يوصف حراكها بأنه حراك حقيقي، وذلك بعكس ما حدث في ليبيا حتى نهاية السبعينات حيث حقق الأفراد والجماعات مكاسب مالية واجتماعية وسياسية دون إضافات فعالة إلى الإنتاج وبالتالي كان حراكها زائفا لأنه من منظور التكلفة المجتمعية يعيق وظيفيا مسيرة التنمية.

ويمكن توضيح العلاقة بين النظام التعليمي والبناء الاقتصادي فيما يتعلق بالاتي:

- النظام الاقتصادي في أي مجتمع هو الذي يشكل الدعامة الرئيسية التي يستند إليها التوسع في التعليم.
- كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية، كلما أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر التعليم وتحسين مستوياته.
- المجال الاقتصادي هو الذي يفتح أبواب العمل للأيدي العاملة المتعلمة وهو بذلك يمثل مصدراً رئيسياً للدخول بالنسبة للأفراد.
- كلما زادت دخول الأفراد مع التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلي فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى.
- تشكل المجالات الاقتصادية قوة ضاغطة في اتجاه الطلب على التعليم.

إن التقدم التكنولوجي في حقول الإنتاج المختلفة في أي مجتمع يزيد احتياجات العاملين إلي مزيد من التعليم يحققون به مستويات أعلى وأرقى في المهارة المهنية أو الحرفية الفنية، عن طريق استيعابه هذه التكنولوجيا.(الخولي،2001، 51)

أهداف التخطيط التعليمي:-

أولا: الأهداف الاجتماعية:-

1- منح جميع المواطنين فرص متكافئة للتعليم.

2- إعطاء كل فرد نوع التعليم الذي يتناسب مع ميوله وقدراته.

3- توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة للتطوير الاقتصادي.

4- المساهمة في تطوير المجتمع وتحويله إلى مجتمع حديث.

5- الحفاظ على الجيد من تقاليد المجتمع وتراثه.

ثانيا: الأهداف الاقتصادية:=

1- زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابها المهارة والخبرة.

2- مواجهة مشكلة البطالة.

3- المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي وتنشيط البحث العلمي والتكنولوجي.

4- رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم قدر الإمكان.(فهمي،55،2008)

5- إتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة الكفاءة.

ثالثا: الأهداف السياسية: -

1- المحافظة على كيان الدولة السياسي والاجتماعي.

2- تنمية الروح القومية والوطنية بين أفراد المجتمع.

3- تطوير المجتمع لتحقيق المزيد من الانسجام.

4- تربية المواطن الصالح وإعطاؤه الفرص التعليمية للاستفادة من مواهبه.

رابعا: الأهداف الثقافية:-

1- المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.

2- تنمية وتطوير الثقافة عن طريق البحث العلمي.

3- رفع مستوى الثقافة بين أفراد المجتمع عن طريق رفع مستوى التعليم.

4- حل المشكلات الثقافة وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية. (فهمي،56،2008)

قطاع التعليم في ليبيا:

تعد ليبيا من البلدان التي حققت تقدماً ملحوظاً ومشهوداً في مجال توفير التعليم، فأكثر من 50% من السكان هم الآن يدرسون في مراحل التعليم المختلفة. بمعني أخر فان خطط التنمية ستواجه كثافة طلابية كبيرة جدا لا تستطيع أن توفر لها الخدمات التعليمية والتدريبية خاصة إذا ما استمر انخفاض أسعار النفط العالمية فيوثر على التعليم كما وكيفا، وستوثر على جميع البرامج الاجتماعية المتعددة مستقبلا من أهمها البطالة وتدنى مستوى الحياة الاقتصادية، والاستيعاب خريجي هذه المؤسسات بأعداد كبيرة فى مؤسسات الدولة.(الحوات،243،2007)

الموقف التعليمي الحالي في ليبيا:

ليس من السهل علي نظام تعليمي وتربوي وتقليدي أن يغير من منطقه العلمي والثقافي والمنهجي والتربوي لإعداد الطالب، وهذا هو واقع التعليم في الليبي الحالي لعقود طويلة، فهو تعليم يعتمد علي صورة تاريخية، وصورة منطقية، وصورة لفظية، وصورة مثالية، لحقائق الحياة وحقائق الكون والوجود والآخرين، دون اعتبار كبير لصورة الحياة وتغيرها وتفاعلها وتقلبها لهذه التطورات الحديثة في عصر التقنية.

ولكي يتطور التعليم الليبي إلى تعليم عصري يعتمد على المعلوماتية، لابد من مراعاة التوجهات التالية وهي:

1- تجديد التفكير في العمليات التعليمية بصورة حديثة تواكب التطور العلمي.

2- القبول بمعطيات جديدة وهي تعدد وتنوع المناهج التعليمية وما يتبعها من تقنيات تعليمية وتقنيات إدارية، لتكوين الإنسان العصري الذي يستطيع استخدام التقنية وتوظيفها لصالحه وصالح مجتمعه.

3- إعداد المدرس القادر علي استقبال تقنية المعلومات الحديثة والمتطورة فى العالم.

4- أعداد المعلمين كمستعملين لتقنية المعلومات، وكمعلمين لهذه التقنية.

5- توظيف آليات التقنية الإعلامية في المناهج التعليمية للمجتمع الليبي.

6- الاهتمام بجودة التعليم في كل المراحل، والاهتمام بتعليم اللغتين العربية والانجليزية. (الحوات،245،2007)

التقنيات التربوية الحديثة في التعليم الليبي:

من أهم الأهداف التي يجب أن تسعى إليها الجهود والخطط التربوية للإدخال التقنيات في العملية التعليمة والنظام التعليمي، وهي ما يلي:

1- الدخول إلى عصر المعلومات والتقنية الإعلامية الحديثة وتوظيفها لصالح تطوير وتحديث النظام التعليمي. (الحوات،2007، 348)

2- تكوين رأس المال العقلي والفكري في ليبيا، اللازم للتنمية المعاصرة التي تعتمد علي العلم والمعرفة.

3- بناء مجتمع المعرفة والمعلومات الذي هو غاية ووسيلة في آن واحد، فهو من أهم أهداف التنمية المعاصرة.

4- دخول طريق المعلومات السريع الذي أصبح يربط العالم بأسره، وتعتبر شبكة المعلومات ووسائل الاتصال المختلفة، والتعليم والتعلم بدايته ومنطلق تطوره في المستقبل.

5- إعادة النظر في أسس اختيار وتخطيط وبناء المناهج والمقررات الدراسية، وأساليب تعامل التلاميذ والمعلمين مع المعرفة وعمليات التعليم والتعلم.

6- تعليم الطلاب أساليب الوصول إلى المعرفة المناسبة المطلوبة، والقدرة علي الاختيار الجيد منها والتعامل معها بدلاً من حفظها وتذكرها فقط.

7- الاهتمام بالجان أعداد المناهج والمقررات، وتأهيلهم، طبقا لتطوير العلم والمعرفة العالمية.

8- الاطلاع على أفضل ما كتبه المؤلفون والمتخصصون في مختلف ميادين العلم، والاستفادة منها بحسب حاجات الطلاب والمدرسين.

9- تمكين اللجان المتخصصة بأعداد خطط للتعليم وواضع المناهج والمقررات لاقتصاد في الجهد والوقت والإمكانيات.

10- تنمية مهارات الطالب في مجالات الاتصال وتوظيفها في التعليم المنتظم، بحسب متطلبات مراحل النمو الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. (الحوات،2007، 350)

تطوير التعليم في ليبيا:

إن إدخال تقنية المعلومات في العملية التعليمية والتربوية في المجتمع الليبي، يتطلب تطوير التعليم وتغيرات جوهرية في الموقف التعليمي وطبيعة فلسفة التعليم، ومن أهمها ما يلي: (الحوات،2007، 351)

1- تغير وتعديل وتطوير أهداف التعليم والتربية، فتقنية المعلومات ستدخل نسبية ونقداً وتحليلاً لأهداف التعليم الحالية.

2- مدى قدرة المجتمع الليبي على ترجمة التغير في الأهداف إلي برامج تعليمية وتربوية ومقررات دارسيه، وفي مقدمة هذا التغير إدخال تقنيات المعلومات في العملية التعليمة في كل المستويات.

3- يتطلب إصلاح التعليم من تعليم يعتمد على النقل والتلقين إلي تعليم يعتمد علي التفكير والحوار والتعامل مع المعلومات والحقائق.

4- تهيئة البيئة الاجتماعية العامة لإدخال تقنيات المعلومات في كل المراح التعليم وبحسب الأصول والقواعد التربوية والنفسية لكل مرحلة دراسية.

5- استحداث إدارة مركزية بأمانة التعليم تتولى تكوين وإنشاء وإدخال تقنية المعلومات ودمجها في البيئة التعليمية.

6- معالجة التدني الحاصل الآن في كل المستويات ومراحل التعليم.

7- الاهتمام بتدريس الرياضيات والمنطق واللغتين العربية والانجليزية.

8- تكوين وتأهيل مدرس التقنيات التربوية الحديثة في كليات إعداد المعلمين.

9- استحداث مراكز إعلامية وتربوية إقليمية تخدم المؤسسات التعليمية الواقعة في نطاقها. (الحوات،355،2007)

السياسة العامة لقطاع التعليم: -

يهدف النشاط التعليمي في جميع مراحله إلى بناء الإنسان الجديد، والى محاربة الجهل والأمية وإشاعة العلوم والمعارف بين جميع أبناء المجتمع، وتأهيل أبناء المجتمع لمواكبة التقدم وتنمية روح التفكير والإبداع والاختراع والاستنباط لدى المعلمين والمحافظة على اللغة والهوية. وترسيخ قيم الإسلام والعروبة وتأكيد الانتماء للأمة، والاهتمام بالقضية الإنسانية. (الحوات،167،2010)

وتقوم هذه السياسات على الأسس التالية: -

1- حرية التعليم مكفولة للجميع من خلال مؤسسات التعليم العام و التشاركي والتعليم المفتوح والحر، والتعليم عن بعد .

2- التعليم الأساسي إلزامي للجميع وبالمجان بمؤسسات التعليم العامة حتى نهاية المرحلة الإعدادية.

3- تطبيق منزلية التعليم ورياض الأطفال في الشق الأول من التعليم الأساسي.

4- التعليم الثانوي اختياري ويمهد لانخراط المتفوقين في الدراسات الجامعية والعليا.

5- جميع مؤسسات التعليم بمختلف أنواعها وأنماطها تخضع لمعايير موحدة في كل مؤسسات الدولة.

6-تطوير المناهج التعليمية بصورة مستمرة، ومراجعة أهدافها وتحديث طرق تدريسها.

7- تطوير اللوائح المنظمة للعملية التعليمية، والعمل على تحقيق المستهدف داخل قطاع التعليم.

8-تطوير مباني المؤسسات التعليمية وصيانتها، وتزويدها بوسائل الإيضاح والمعامل والمكتبات اللازمة.

9- تمويل التعليم مسئولية الدولة. (الحوات 168،2010)

ربط التعليم بخطة التنمية في ليبيا:

إن أهمية ارتباط التعليم بخطة التنمية هدفها أن التعليم مسئول عن توفير الطاقات البشرية اللازمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتوفير الأفراد المدربين وذوي الخبرة والانتفاع انتفاعاً متكاملاً من خدمات الأفراد المتوفرين حالياً. وذلك تحقيقا للأهداف التالية:

أ- إعداد المواطن إعداداً يؤهله للقيام بدورة في مجتمع عصري كعضو صالح في هذا المجتمع.

ب- إتاحة الفرصة قدر الإمكان لكل فرد لينال حظه من التعليم.

ج- النهوض بمستويات التعليم حتى يمكن تحقيق الأغراض التي يرمى ألها التعليم في جميع تخصصاته.

د- تنويع مناهج الدراسة بحيث يتمكن الطالب من اختيار أكثر الموضوعات ملائمة لمواهبه وميوله.

هـ- التنسيق بين مشروعات التعليم وبين حاجات البلاد في مختلف ميادين العمل.

2- إن التوسع السليم في التعليم يجب أن يخطط على أساس فترة زمنية طويلة، والطريقة الصحيحة لتخطيط أعمال التنمية في ميدان التعليم يتم بتحديد الأهداف النهائية. (الشيخ،323،1982)

النتائج:

1- إن الارتفاع بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأفراد المجتمع، من خلال الخدمات المقدمة له لا يتم لا بتوفير الفرص التعليمية المتكافئة، بغض النظر عن الريف والحضر أو الأغنياء والفقراء. بل يتم عن طريق مد أفراد المجتمع بالقيم والمفاهيم الجديدة التي تساعدهم في حاضرهم ومستقبلهم لكي نصل بهم للهدف المنشود وهو تنمية المجتمع.

2- إحساس المجتمع بالفجوة التكنولوجية بينه وبين الدول المتقدمة، وبالتالي وهو الاهتمام بالتقدم التكنولوجي والذي يتركز على تطوير أنظمته التعليمية باستمرار لكي تجابه مقتضيات العصر الحديث، ومتطلباته، ويشق طريقة إلي التنمية.

3- اتضح إن تطوير التعليم ليس تغيراً في البرامج الدراسية، أو تعديلاً في المراحل التعليمية، أو في نظام الامتحانات فهذه كلها مجموعة من الإجراءات المتفرقة لا تبلغ الهدف. وإنما ينبع التغير الحقيقي من النظر إلي التعليم في ضوء إستراتيجية عامة محددة الأهداف، ومن حيث كونه استثماراً ضخماً في القوى البشرية، والطاقات الإنسانية يكلف المجتمع كثيرا، ومن هنا كان لابد لهذا المجتمع أن يحدد نوع وحجم العائد المتوقع من ذلك الاستثمار الطويل، وأصبح دور الجهات المسئولة عن التخطيط وتنفيذ برامج التنمية في البلاد بشكل عام، من كل ذلك يتضح مدى علاقة العوامل الاجتماعية والاقتصادية بالتخطيط للتعليم.

التوصيات:

1- تمكين اللجان المتخصصة بالمناهج والمقررات وتأهيلهم، والاستفادة من الخبرات لكي يتم تخطيط وتطوير التعليم لمواكبة التطور.

2- يتطلب إصلاح التعليم، من تعليم يعتمد علي النقل والتلقين إلى تعليم يعتمد علي التفكير والحوار والتعامل مع المعلومات والحقائق. لكي يتم معالجة التدني الحاصل الآن في كل مستويات ومراحل التعليم.

3- تحديد الأهداف النهائية والتوسع السليم في قطاع التعليم، حيث يجب أن توضع البرامج والخطط علي أساس فترة زمنية طويلة، وبشكل محكم في الاختيار وكذلك إثناء تنفيذ هذه البرامج والخطط.

خلاصة:

إن الإنسان هو الثروة الطبيعية المتجددة غير القابلة للنفاذ، والتعليم هو العامل الحاكم في تشكيل مستقبله، وعليه تم وضع التعليم على قمة أولويات التنمية المجتمعية، والشاملة حتى يكون الإنسان بالفعل أداة التنمية وغايتها، وأن يكون إصلاح التعليم وتطويره شاملاً متكاملاً، وأن يكون جل اهتمامه الإصلاح والتطوير هو المواطن تنطلق من استعداداته وقدراته وحاجاته، حيث إن جهود الإصلاح وتنتهي إليه عوائدها بحيث نشكل إنساناً جديداً لمجتمع جديد. والمشروع القومي هو إصلاح التعليم، وتطويره في بداية مراحله الأولي ويستمر الإصلاح في كل مراحله لما يمثل التعليم من أهمية في تنمية الفرد والمجتمع، حيث يبدا الإصلاح بتحسين الكفاءة والجودة والمساواة في التعليم، وتحسين فاعليته وملائمة جودته لنظام التعليمي، وتكافؤ الفرص، وتحسين وإتاحة الفرصة للفئات المحرومة من الخدمات التعليمية، وتحسين التخصص واستخدام الموارد، وتحقيق المزيد من الارتباط بين مراحل التعليم المختلفة، وتوفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، و

والمشاركة الفاعلة لجميع الإطراق المعنية بتطوير التعليم والتي يمكن إن تساهم في تحقيق تلك الرؤية من متخصصين تربويين وأكاديميين وغيرهم.

والواقع إن المجتمع الليبي بالمعنى الواسع، هو من المجتمعات النامية تحول بفضل التنمية الاقتصادية إلي مجتمع عصري حديث، وخصوصية هذا التحول أفرزت واقعاً اجتماعياً جديداً ومتجدداً يختلف عما كان سائداً في الماضي، ففي مدة قصير تحول المجتمع الليبي من مجتمع زارعي تقليدي، إلي مجتمع نام دائم الحركة والتغير، وبقدر ما أدى هذا التحول إلي تغيرات ايجابية في كل مظاهر الحياة فقد خلقت هذه التحولات بناء اجتماعيا جديد يختلف في الشكل والمضمون عن ذلك البناء الاجتماعي الذي عرفه المجتمع الليبي منذ مئات السنين، فأن هذا الحول افرز صعوبات وتحديات اجتماعية يجب مواجهتها وإيجاد الحلول لها، ويعد التعليم من المؤسسات والنظم الاجتماعية التي عليها العبء الكبير في فهم هذا الواقع وتحليله وإيجاد حلول له بواسطة تكوين الموارد البشرية المؤهلة وتدريبها وتغيير وتعديل اتجاهاتها الاجتماعية والثقافية. والمتتبع للبرامج والخطط التعليمية في بلادنا يلاحظ أنها ليس بحجم مخرجات هذا القطاع، حيث إن قطاع التعليم يقع على عاتقة إعداد الإفراد للتنمية شاملة لكل مناحي الحياة، إذا قد يكون الأهم من إعداد الخطط والبرامج هو متابعة تنفيذها في كل مراحلها ومحاسبة المقصرين لضمان برامج وخطط اجتماعية واقتصادية...الخ

المراجع:

1- الحوات، على الهادي، التعليم والمعرفة والتنمية. دراسات في المجتمع العربي، دار الفسيفساء للطباعة والنشر، طرابلس، ط1،2007.

2- الشيخ، رأفت غنيمي، تطور التعليم في ليبيا(في العصر الحديث)، ط1 دار الحقيقة، بنغازي،1982.

3- سعد، عبد المنعم فهمي، التخطيط للتربية الاجتماعية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007.

4- مصطفى يوسف عبد المعطي الإدارة التربوية مداخل جديدة لعالم جديد،القاهرة،دار الفكر العربي،2005.

5- البوهي، فاروق شوقي، التخطيط التربوي، ، عملياته- مداخله، التنمية البشرية، تطوير أداء المعلم، القاهرة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

6- الخولي، أيمن محمد عبد الفتاح رؤى مستقبلية لتطوير العليم في القرن الحادي والعشرون، دار الراتب الجامعية بيروت، الطبعة 1، 2001.

7- وزارة التربية والتعليم: (تطور التعليم في ليبيا)، بحث رقم(1) مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية، طرابلس، ابريل 1966.

8- فهمي، محمد سيف الدين، التخطيط التعليمي- أسسه وأساليبه ومشكلاته، مكتبة الانجلو، مصر، 2008.

المراجع الأجنبية:

1- Jun kiyc zyhsk objectives and factors detvaing planning of higher education in Higher education Europe, 1980, CEPES UNESCO.

قائمة المحتويات

ت	اسم الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	صلاح الدين علي دخيل	تدريبات اللعب بمساحات الملعب وتأثيره على تطوير بعض الصفات البدنية والمهارية في كرة القدم	18 - 1
2	محمد مفتاح جابر حميد رجب السويح محمد مسعود عبد الرزاق	الصعوبات التي تواجه طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة في تطبيق المهارات الحركية لمقرر الجمباز	28 – 19
3	عادل أحمد العباني	مدى مساهمة الرسوم الكاريكاتيرية في تنمية الوعي القومي للتلاميذ الصم وضعاف السمع	36 - 29
4	عبد الله محمد عبد الله اشحيمة	الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة (دراسة تحليلية نقدية لواقع الدول النامية مع التركيز على حالة ليبيا)	52 - 37
5	سليمان إبراهيم المخرم نجاة عياد الفلاح	طرق الاستعاضة من شح المياه الصالحة للشرب بمنطقة يفرن	60 - 53
6	عبدالحكيم ضو غريبي ليلي محمد الصويعي العجيلي علي الشاوش	قياس تركيز الانتباه وأثره على التحصيل المعرفي لطلبة المرحلة الثانوية	70 -61
7	عبدالعزيز رجب الفيتوري عبدالرزاق إبراهيم القلالي عبدالحميد عبدالقادر أبودينه	تقويم المقررات الدراسية بكلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	85 - 71
8	عبدالمنعم امحمد فرحات	الرياضة في ليبيا خلال النصف الأول من القرن العشرين كرة القدم أنموذجاً	98 – 86
9	جمعة عبدالحميد شنيب	ظاهرة تأخر الزواج للجنسين في المجتمع الليبي وآثارها وكيفية الحد منها "دراسة ميدانية على عينة بمدينة الخمس"	126 – 99
10	مصطفي محمد العويمري حسن سليمان إمحمد الشطور	اتجاهات بعض طلبة جامعة المرقب نحو النشاط الرياضي	137 – 127
11	رمضان الضعيف محمد شهوب محمد عبدالجليل علي عكاشة	خصائص الترسبات الرملية الرياحية و مصادرها بطول مسار خط السكة الحديدية بمناطق سرت و هون و سبها ، ليبيا	154 - 138
12	عبدالرزاق إبراهيم القلالي . زياد صالح سويدان. عبد العزيز رجب الفيتوري.	فاعلية الإدارة المدرسية ودورها في تحقيق أهداف التدريب الميداني لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة الزاوية	170 - 155
13	صالحة التومي الدروقي رويدة رمضان الفتني	تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة	185 - 171

14	علي العجيلي عبد السلام جماعة	السياسة المالية في ولاية طرابلس الغرب سنة 1830م	197 -186
15	على محمد بالليل صلاح الدين أبو بكر الحراري	العوامل الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالتخطيط التعليم	206 - 198
16	هيفاء بنت فهد بن مبيريك	مؤشرات جودة الحياة لدى الدارسات الكبيرات وعلاقته بدافع التعلم بمراكز تعليم الكبيرات بمدينة الرياض	224 - 207
17	فتحي رجب همل	واقع الرياضة المدرسية لبعض مدارس مدينة الخمس	239 - 225
18	يونس ابوناجي		254 - 240
19	محمد الباروني خبريش عبد الحكيم عياد الخويلدي نورالدين الطاهر المبروك	إعداد معلم التربية البدنية من منطور تكنولوجيا التعليم	263 - 255
20	أحمد محمد عبد العزيز محمد ميلود عمار النفر عبد الله خليفة العزيبي	تأثير برنامج تعليمي باستخدام الرسوم ثنائية الأبعاد على تعلم بعض مهارات الجمباز على جهاز الحركات الأرضية لطلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة جامعة مصراتة	278 - 264
21	منصور عبد اللطيف الجعراني	شرح منظومة (اللآلئ المنظومة)	303 - 279
22	عبدالسلام صالح انبيص عادل ابراهيم كريمة	أسباب انتشار التدخين بين طلاب كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة بجامعة المرقب	314 - 304
23	موسى أحمد أبوسيف	رياض الأطفال (مفهومها – أسباب ظهورها – نشأتها – أهدافها العامة)	325 -315

مجلة التربية الرياضية والعلوم الأخرى